الموضوع الأول

بيان حكم إلزامية التعليم بشقّيه الدينيِّ والدنيويِّ على كلا الجنسين في الإسلام

الدورة الخامسة والعشرون

لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي

في الفترة من 29 رجب إلى 3 شعبان 1444هـ

20 – 23 فبراير 2023 م

بحث: الدكتور بدران بن لحسن، والأستاذ الدكتور إبراهيم محمد زين

تمهيد:

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه، وبعد؛

أحدث الاستعمار الغربي في بلاد المسلمين تحولاً كبيراً في مؤسسات التعليم في العالم الإسلامي، حيث قضى على التعليم التقليدي المتوارث بمضامينه ومناهجه ومؤسساته، وأقام بدلها نظامه التعليمي، وربطه بسوق العمل، ونمط الحياة العام. وهو الأمر نفسه الذي حدث للمؤسسات المجتمعية الأخرى كالقضاء والاقتصاد ونظم الحكم. بعبارة أخرى؛ أن الاحتلال الغربي للعالم الإسلامي قام بتفكيك كل البنى التقليدية وأعاد صياغتها أو استبدلها ببنى حديثة، تنسجم مع مشروعه ورؤيته الكلية للكون والحياة والإنسان.

ولذلك انتهض قادة الفكر والرأي وصناع القرار في العالم الإسلامي إلى معالجة الخلل الذي ورثته الدول الإسلامية المستقلة عن الاحتلال الغربي، وعلى رأسها الخلل في النظام التعليمي، فكان مؤتمر مكة العالمي الأول للتعليم عام 1977م.

ولعل انعقاده في مكة له رمزيته باعتبار مكة مهبط الوحي، ومهد الرسالة الإسلامية الخالدة، ومنطلق الأمة والحضارة الإسلامية. وقد خلص المؤتمر إلى مجموعة توصيات، قصد منها وضع المسألة التعليمية تحت مجهر التشخيص والعلاج، واتخاذ الخطوات والتدابير اللازمة، لإصلاح التعليم في العالم الإسلامي.

ومن بين ما أكدت عليه توصيات المؤتمر مسألة تقسيم التعليم إلى ديني ودنيوي، واعتبرته أمراً غير صحيح، حيث أكد المؤتمر أن العلوم المختلفة من طبيعية ورياضية وإنسانية نظرية كانت أو تجريبية أو تطبيقية كلها علوم إسلامية، طالما أنها لا تناقض الرؤية الإسلامية الكلية للكون والحياة.

وبهذه الكيفية، فإن المؤتمر قد وضع أساساً متيناً لعلاج تلك القسمة الضيزى بين العلوم؛ وتقسيمها إلى دنيوية ودينية، أو إسلامية وغير إسلامية، لأن العلم هو معرفة الشيء على ما هو به، وذلك ضد الجهل، وهذه تشمل كل مجالات المعرفة.

كما أن المؤتمر أكد أهمية تعميم التعليم على كل أبناء المسلمين بنات وبنين، وأن مسألة تعليم البنات كانت تطرح في مرحلة خضوع البلدان الإسلامية للاحتلال الغربي، وكانت بعض الآراء التي تمنع تعليم البنات، في سياق الحماية، لحماية بنات المسلمين من آثار التعليم الغربي، وقد انتهت مسوغات ذلك مع استرجاع الدول الإسلامية لاستقلالها.

محاور الموضوع:

1. التعريف بالتعليم وعلاقته بالتربية، والتزكية، والتثقيف، والتنوير:

وقد دار لغط في مؤتمر مكة المكرمة حول مفهوم التربية والتأديب والتعليم، وقول بعضهم باستبدال مفهوم التربية بمفهوم التأديب. ذلك لأن التربية تقع بحق الحيوانات، والتأديب بحق الإنسان. لكن ما استقر من الاصطلاح في أمر التربية أنها تأديب وتعليم لكافة مناحي الإنسان؛ من عقلية، وروحية، ونفسية، وبدنية.

ولما كان مدار القول على التعليم وصلته بمفاهيم التربية والتزكية والتثقيف والتنوير، نقول إن صلة التعليم بالتربية والتزكية راسخة في مدوناتنا وكتبنا التراثية، حيث إن التربية والتزكية مرتبطة بتنشئة وترقية الإنسان على الفضائل واكتساب المهارات التي تعينه على العيش الكريم، وتجعله عنصراً فاعلاً وصالحاً في مجتمعه. فمفهوم صلاح الاعتقاد وصلاح العمل أصيل في تجربتنا التربوية الإسلامية عبر أجيال الأمة. إذ أن صلاح الاعتقاد يتبعه صلاح العمل، ويترتب عليه صلاح الفرد والمجتمع.

أما التثقيف والتنوير، فهي من المصطلحات المدرجة حديثا بفعل الثقافة الحديثة التي وفدت إلينا من الحضارة الغربية، ودرج على استعمالها في أبياتنا الحديثة والمعاصرة. وفي هذا السياق، فإن التثقيف عملية تنشئة على ثقافة ما، بما تتضمنه الثقافة من تربية على معارف وأفكار وسلوكيات وأذواق وعادات معينة، تشكل الوسط الذي تنمو فيه شخصية الإنسان. والعلم أحد الركائز المهمة التي تتكون منها الثقافة، مما يجعل عملية التعليم مهمة جدا لتكوين ثقافة موحدة في المجتمع، تعبر عن توجهات المجتمع الأساسية. وقد عمل رواد الإصلاح على توطين هذا المصطلح في إطار التعليم الإسلامي لبناء ثقافة إسلامية معاصرة.

والأمر نفسه يقال عن التنوير، باعتباره أحد مصطلحات الحداثة الغربية، الذي يقتضي إعادة الاعتبار للعقل وتنحية الوحي من تدبير شؤون الإنسان وصياغة وعيه، وهو الأمر الذي انتبه له رواد الإصلاح في العالم الإسلامي، بحيث أنهم أخذوا المصطلح، ولكن أعطوه مضامين تنسجم مع الرؤية الإسلامية الكلية للكون والحياة، فصار التنوير بالقرآن، وليس تنحيته، كما نلمح ذلك في تفسير "التحرير والتنوير" لابن عاشور.

ولعل مجمع الفقه الإسلامي الدولي في قراره رقم 138(4/15) بشأن إسلامية مناهج التعليم، الصادر بمناسبة انعقاد دورته الخامسة عشرة بمسقط (سلطنة عُمان) من 14 إلى 19 المحرم 1425هـ، الموافق 6 – 11 آذار (مارس) 2004م، قد أوصى في فقراته رقم (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8) بالتركيز على التصور الإسلامي الكلي الشامل للإنسان

والكون والحياة، وغرس وتعميق القيم الإسلامية في نفوس الناشئة، وتمكينهم من تمثّلها والعمل بها في حياتهم العملية، وصياغة الموضوعات والمقررات التعليمية في إطار التصور الإسلامي، مع العمل على إبراز الرؤية الإسلامية (عقيدة وشريعة ومنهاج حياة) في مشمولات المحتوى، وتطوير التعليم ومناهجه بما يجمع بين الأصالة الإسلامية والمعاصرة، والالتزام بالقيم الإسلامية في العملية التعليمية والتربوية، وتعميم تعليم اللغة العربية في جميع مراحل التعليم المختلفة ليصبح بلُغة القرآن والسُّنة، وذلك للحفاظ على الشخصية الإسلامية وللربط بالميراث العلمي المدون بالعربية، وتنقية العلوم في مختلف المجالات من المفاهيم الدخيلة على المبادئ الإسلامية.

وفي قراره رقم: 236(7/24) الصادر بتاريخ 20 نوفمبر 2019، قد ذكر في فقرته رقم (7) أهمية "نشر برامج متطورة لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، من أجل تعزيز معرفتهم بالثقافة الإسلامية وقيمها".

وإذا نظرنا في بيان القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، نجد أن التعليم من الضروريات الوجودية بالنسبة للإنسان، وارتبط التعليم بالله عز وجل الذي من بعد أن خلق الإنسان علّمه البيان، وعلم آدم الأسماء كلها، وهذه منّة عظيمة من الله تعالى على هذا المخلوق، ليقوم بمهمة الاستخلاف في الأرض.

ومن خلال النظر في تفسير مقاتل - أقدم التفاسير التي وصلت إلينا- نجده عند تفسيره لسورة الرحمن، أن الله سبحانه وتعالى أجاب الكفار الذين قالوا لا نعرف ما الرحمن، فعرفهم بذاته بأنه الذي علم القرآن، وكأن التعليم من رحمة الله تعالى بالإنسان1. ومن الأوصاف الجامعة لنبينا الكريم صلى الله عليه وسلم أنه أرسل رحمة للعالمين، وهو المعلم الأول للمسلمين والإنسانية. فكأن التعليم من تلك الرحمة الإلهية التي خصّ بها النبي صلى الله عليه وسلم.

إن احتفاء الخطاب القرآني والسنة المطهرة والسيرة الصحيحة بالعلم والتعليم، ينبهنا إلى أن طريق فلاحنا في الدنيا والآخرة هو التعليم، وأن علينا في مجتمعاتنا وفي سياسات بلداننا أن نهتم به، لأنه هو السبيل إلى توحيد الله، ومعرفته الحقة، وإلى تحقيق فضائل الإنسان وكمالاته، والطريق القويم إلى بناء العمران الرشيد.

وإذا انتقلنا لبيان المعنى الاصطلاحي، فتسعفنا القواميس والمعاجم بمعلومات وافرة في هذا الصدد. وسيكون تركيزنا على "مفردات ألفاظ القرآن" للراغب الأصفهاني، و"أساس

1 أبو الحسن مقاتل بن سليمان، تفسير مقاتل بن سليمان، تحقيق: عبد الله محمود شحاته، ط1، بيروت: دار إحياء التراث، 1423 هـ، ج4/ ص196.

البلاغة" للزمخشري، و"التعريفات" للشريف الجرجاني. ونضيف على ذلك ما ورد في شروح السنة النبوية ليحي بن شرف النووي وابن حجر العسقلاني، وابن عبد البر، لبيان معنى التعليم والعلم، وما اتصل بهما من مفردات ومفاهيم.

ثم نعول على ما جاء في مقدمات الإمام الشاطبي في "الموافقات" لما لها من أهمية في ربط العلم وسند التعليم بمقاصد الشريعة وكلياتها. ونتمم كل ذلك بإمعان النظر فيما جاء في مدونات رواد الإصلاح، مثل "أليس الصبح بقريب" للعلامة ابن عاشور وتفسيره "تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد"، و"شروط النهضة" و"مشكلة الثقافة" لمالك بن نبي.

وقد طوف الراغب الأصفهاني في شرح مفردات العلم والتعليم والإعلام والعالم، وما يتصل بها من معانٍ، وبيان مراتب العلم وأقسامه، وصلة العلم بالله عز وجل، وموقع الإنسان من العلم. وذكر لنا أن التعليم هو "التَّعْلِيمُ اختصّ بما يكون بتكرير وتكثير حتى يحصل منه أثر في نفس المُتَعَلِّمِ"1. وكأن ملكة العلم يتم إثراؤها بتكرار المعاني وتكثيرها والتدريب عليها، حتى تصير ملكة راسخة في نفس المتعلم. ولم يزد الزمخشري في "أساس البلاغة"2 كثير شيء عما قاله الراغب الأصفهاني.

لكن الشريف الجرجاني توسع كثيرا في اقتناص معاني التعليم والتعلم، بسبب ازدياد حركة العلم والتأليف وتنوع العلوم في زمانه، قياساً على ما كان عليه الأمر في زمان الراغب الأصفهاني والزمخشري.

وعرف الجرجاني العلم بأنه: "الادراك الجازم المطابق للواقع"، ثم بين لنا أقسام العلم على أساس من نظريته في المعرفة، ثم بين لنا تصنيفا للعلوم التي وقعت في زمانه، بناء على طريقة حصول العلم، أو موضوعه، أو غايته3.

وإذا انتقلنا إلى مسألة الثقافة وصلتها بالتعليم، نقول إن مالك بن نبي قد أشبع هذه المعاني بياناً وتفصيلاً، ابتداء من كتابه (شروط النهضة)، الذي رأى فيه أن "مشكلة الثقافة لا تخص طبقة دون أخرى، بل تخص مجتمعنا كله، بما فيه المتعلم، والصبي الذي لما يبلغ مرحلة التعلم، إنها تشمل المجتمع كله"4.

---

1 الراغب الأصفهاني، مفردات الفاظ القرآن، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، ط1، دمشق بيروت: دار القلم والدار الشامية، 1412 هـ، ص 580.

2 أبو عمر الزمخشري، أساس البلاغة، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1419 هـ/1998 م، ج1/ ص 671.

3 الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1403هـ/1983م، ص155-157.

4 مالك بن نبي، شروط النهضة، ترجمة: عبد الصبور شاهين، دمشق: دار الفكر،1996، ص 81.

ثم توسع في الأمر في كتابه (مشكلة الثقافة)، حيث يرى بأن "الثقافة نظرية في السلوك، أكثر من أن تكون نظرية في المعرفة، وبهذا يمكن أن يقاس الفرق الضروري بين الثقافة والتعليم"، بمعنى أنها ليست دروساً يتلقاها الفرد في قاعة الدرس، ولكنها "المحيط الذي يشكل فيه الفرد طباعه وشخصيته"، مما يولد " التزاماً مزدوجاً بين الفرد والمجتمع، التزاماً لا يسمح معه هذا لذاك بأي نشوز في السلوك، ولا ذاك لهذا بأي انحراف في الأسلوب؛ إذ يتدخل في الحالة الأولى ما يسمى بالضغط الاجتماعي، وفي الثانية كل مواقف الفرد التي تعبر عن استنكاره، سواء بما نسميه اليوم النقد أو ما يشير إليه الحديث (من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان)1"2.

أما الشيخ ابن عاشور ففي تفسيره الذي أسماه (تَحْرِيرَ الْمَعْنَى السَّدِيدِ وَتَنْوِيرَ الْعَقْلِ الْجَدِيدِ مِنْ تَفْسِيرِ الْكِتَابِ الْمَجِيدِ) فإنه أراد أن يحرر المعاني المستمدة من القرآن، والتي تظاهر المفسرون على إبرازها، ولكن بما يوافق المرحلة الحضارية التي نعيشها اليوم، ويتطلبه العقل الجديد، وبخاصة في زمن انتشار أفكار التنوير والحداثة الغربية، مما يستدعي تنوير هذا العقل بالقرآن، وليس بعيدا عنه.

وقد نبه على هذا المعنى في كتابه (أليس الصبح بقريب) حال نقاشه لإصلاح التعليم. إذ أن العلوم مرتبطة بالسياق الحضاري، بما في ذلك أنواع العلوم وموضوعاتها وأساليب تدريسها. فهي تتوجه بالخطاب إلى العقل الذي يسود مرحلة بعينها. فما كان من وسع العقل في زمان الطبري والزمخشري وابن عطية والرازي وغيرهم، ليس هو مما يلبي حاجة العقل الجديد الذي يتوجه إليه ابن عاشور بالخطاب في تفسيره3.

وقد أكد مجمع الفقه الإسلامي الدولي في قراره رقم 164(2/18) بشأن تنمية الموارد البشرية في العالم الإسلامي، في دورته الثامنة عشرة في بوتراجايا (ماليزيا) من 24 إلى 29 جمادى الآخرة 1428هـ، الموافق 9-14 تموز (يوليو) 2007م، في فقرته رقم (4): على "عدم اقتصار مفهوم العلوم النافعة على العلوم الدينية وحسب وإنما يشمل العلوم الدينية

---

1 الحديث أخرجه مسلم في صحيحه.

2 مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، ترجمة عبد الصبور شاهين، دمشق: دار الفكر، 1420هـ/ 2000م، ص 73، 74، 90.

3محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، تونس: الدار التونسية للنشر، 1984م، ج1/ ص7-8؛ محمد الطاهر بن عاشور، أليس الصبح بقريب؛ التعليم العربي الإسلامي دراسة تاريخية وآراء إصلاحية، تونس: الشركة التونسية لفنون الرسم، 1408هـ/ 1988م، ص9.

والعلوم الدنيوية النافعة للأمة وللإنسان، وأنها واجبة على سبيل فرض الكفاية بقدر ما تحقق من النفع للأمة".

يبدو أن هذا الترابط بين التعليم ومفاهيم التربية والتثقيف والتنوير، بالغ الأهمية في إنجاز عملية تعليمية شاملة، تأخذ بعين الاعتبار هذا التداخل، وتتولى شأن الجوانب الروحية والعقلية والسلوكية والبدنية، والسياق الثقافي العام الذي يتحرك فيه المجتمع، ويعين على عملية الضبط الاجتماعي والنقد والتصحيح والتفريع، من قبل الأفراد لمحيطهم الثقافي، حتى ينجز التعليم في إطاره الثقافي العام قادة للمجتمع والأمة قاطبة.

ومما يجعل العملية التعليمية ذات أهمية بالغة أيضا، أننا نعيش في مرحلة العولمة وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي، مما جعل التعليم يدخل مرحلة جديدة تتطلب وسائل لم يسبق للبشرية أن عهدتها من قبل، بحيث صار الإنسان يتلقى العلوم والخبرات وطرق التدريس والمصادر وهو لا يغادر مكتبه أو بيته.

وهذه الطفرة التقنية في مجال نشر المعارف، لا تخلو من أن تحمل معها مشكلات تتعلق بالتربية والتزكية والتنوير؛ أي تتعلق بنمط الثقافة والقيم الثقافية. وهذا ما يتطلب تعليما يستجيب لمثل هذه الآفاق التي أتاحتها الثورة المعلوماتية، كما يواجه التحديات التي تصحبها.

ولعل مما يجب الإشارة إليه أن العالم الذي صار قرية واحدة مشتركة في مصيرها، يواجه اليوم جائحة كورونا التي هي بدورها أثرت كثيراً على النظم التعليمية، واستدعت من الخبراء التفكير في أساليب جديدة للتعليم.

2. أنواع التعليم باعتبار مجالاته، وباعتبار موضوعاته، وباعتبار مستوياته ومراتبه، وباعتبار آثاره ونتائجه على الفرد والمجتمع:

بدأ النبي صلى الله عليه وسلم دعوته أول ما بدأ في دار الأرقم بن أبي الأرقم، التي كانت النواة الأولى للتعليم والتعلم في تاريخ الإسلام. ولما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم إلى يثرب وتغيير اسمها إلى المدينة المنورة، بما يحمله اسم المدينة من دلالات التمدن والتحضر والاجتماع البشري القاصد لإنشاء العلوم والمعارف والصنائع، وكان أول ما قام بتأسيسه، هو المسجد النبوي الشريف، الذي صار مركز التقاء المسلمين لتعلم أمور دينهم، وكان محور التعليم والتعلم هو القرآن الكريم والهدي النبوي.

ومع تطور المجتمع الإسلامي ونشوء الحواضر الإسلامية في البصرة والكوفة ودمشق والري وبغداد وصولاً إلى تلمسان وفاس وقرطبة وغرناطة والقاهرة وبخارى ونيسابور والري وأصفهان وتمبكتو ودهلي، وغيرها من حواضر المسلمين الكبرى، تطورت العلوم والصنائع وطرق التعليم وانتشرت، وتحول المجتمع الإسلامي إلى مجتمع منتج للعلوم والمعارف والصنائع.

كما ربط ابن خلدون بين تطور العلوم والصنائع بتطور العمران الحضري. يقول ابن خلدون: "واعتبر ما قرّرناه بحال بغداد وقرطبة والقيروان والبصرة والكوفة لمّا كثر عمرانها صدر الإسلام واستوت فيها الحضارة، كيف زخرت فيها بحار العلم وتفنّنوا في اصطلاحات التّعليم وأصناف العلوم واستنباط المسائل والفنون حتّى أربوا على المتقدّمين وفاتوا المتأخّرين. ولمّا تناقص عمرانها وابذعرّ سكّانها انطوى ذلك البساط بما عليه جملة، وفقد العلم بها والتّعليم، وانتقل إلى غيرها من أمصار الإسلام"1.

وإن الناظر في تاريخ التعليم في أمتنا، يجد أن أول ما يبدأ به هو تلقي القرآن والضروري من علم الدين (علم العامة) الذي لا يعذر بجهله المسلم، والخط، والحساب، والعربية. ثم يتدرج من استمر في التعليم في مجالات المعرفة إلى بلوغ درجة الاجتهاد في العلم الشرعي، أو كمالات الصنائع.

ومع بداية التدوين في العلوم في تراثنا الإسلامي، بدأ تقسيم طلبة العلم إلى مستويات ومجالات، حسب التحصيل ونضج ملكة العلم عند الدارسين.

مجالاته:

وبعد مرحلة ما بعد الاستعمار، انتظم التعليم في مراحل، هي: ما قبل التعليم العام (التحضيري/ الروضة)، ثم التعليم العام بمراحله (الابتدائي والإعدادي/متوسط، والثانوي)، ثم التعليم الجامعي بأطواره الثلاثة (البكالوريوس، والماجستير، والدكتوراه)، وهذا كله يقع في دائرة التعليم الأكاديمي.

ويضاف إليه التعليم المهني بشقيه؛ الصناعي والتجاري. والذي يبدأ عادة من المرحلة الثانوية، ويتجه إلى تعليم الحرف والصنائع. وفي بعض الحالات تتيح نظم التعليم نوعاً من التداخل بين الشق الأكاديمي والشق المهني.

1 عبد الرحمن ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، تحقيق: خليل شحادة، ط2، بيروت: دار الفكر، 1408 هـ/1988 م ج1/ ص648.

وكذلك تداخل آخر في إطار التعليم الأكاديمي، في جانب نظري وجانب عملي. ثم ابتكرت التخصصات البينية، التي تجمع بين أكثر من علم في تخصص واحد.

كما يمكن تقسيم التعليم إلى تعليم أهلي وتعليم حكومي. مع العلم أن التعليم الأهلي أول ما نشأ في العالم الإسلامي، كان في وقت الاستعمار الغربي، وقصد به توفير تعليم لأبناء المسلمين الذين حرمهم الاستعمار من التعليم، وتحصينهم ثقافيا ودينيا، وكان يقوم على أساس تطوعي خيري، بحيث يسارع الناس إلى تقديم تبرعاتهم إلى المؤسسات التعليمية الأهلية، لما تقوم به من هذا الدور الذي أشرنا له.

ولكن بعد الاستقلال، وبخاصة في العقود الأخيرة، حدث تحول كبير في طبيعة التعليم الأهلي، بحيث لم يعد تعليما خدميا وخيريا وتطوعيا، بقدر ما صار تعليما تجاريا استثماريا، تقوم عليه مؤسسات استثمارية. هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإنه صار بوابة جديدة لتوطين المناهج والثقافة الغربية في بلداننا، مع تحجيم لمقررات اللغة العربية والتربية الإسلامية. بل لم تعد اللغة العربية هي لغة التدريس في مثل هذه المؤسسات الأهلية، إلا نادراً، كما أن التربية الإسلامية، لم تدرج ضمن مقرراتها، إلا بعد ضغوط شعبية/ اجتماعية كبيرة.

مما يجعل هذه المؤسسات التعليمية الأهلية لا تمثل رافداً في تحرر أمتنا حضارياً ودينياً، بقدر ما يجعلها أذرعاً للمؤسسات التعليمية الغربية روحاً ومادة ومنهجاً.

لقد صار التعليم القائم على مراعاة المخرجات التعليمية من أرقى ما توصل إليه علماء التربية، وعممت هذه الطريقة على معظم النظم التعليمية، ومكنت مجالات التعليم من أن يحدث تداخل بين مستوياتها المختلفة ومجالاتها.

موضوعاته:

يحسن بنا أن ننظر في تقسيم الغزالي للعلوم لنفهم معنى التكامل فيما بين موضوعاتها. يقول الغزالي: "تنقسم إلى شرعية وغير شرعية، وأعني بالشرعية ما استفيد من الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه، ولا يرشد العقل إليه مثل الحساب، ولا التجربة مثل الطب، ولا السماع مثل اللغة. فالعلوم التي ليست بشرعية: تنقسم إلى ما هو محمود، وإلى ما هو مذموم، وإلى ما هو مباح؛ فالمحمود ما يرتبط به مصالح أمور الدنيا كالطب والحساب. وذلك ينقسم إلى ما هو فرض كفاية، وإلى ما هو فضيلة وليس بفريضة؛ أما فرض الكفاية فهو علمٌ لا يُستغنى عنه في قوام أمور الدنيا، كالطب؛ إذ هو ضروري في حاجة بقاء الأبدان. وكالحساب؛ فإنه ضروري في المعاملات، وقسمة الوصايا، والمواريث

وغيرهما. وهذه هي العلوم التي لو خلا البلد عمن يقوم بها حرج أهل البلد وإذا قام بها واحد كفى وسقط الفرض عن الآخرين"1.

ينبهنا الغزالي بعد هذه القسمة المهمة التي تبين معنى التكامل بين موضوعات العلوم، قائلا: "فلا يُتعجب من قولنا: إن الطب والحساب من فروض الكفايات؛ فإن أصول الصناعات أيضا من فروض الكفايات، كالفلاحة والحياكة والسياسة، بل الحجامة والخياطة؛ فإنه لو خلا البلد من الحجام تسارع الهلاك إليهم، وحَرِجوا بتعريضهم أنفسهم للهلاك"2.

أما موضوعات التعليم فيمكن قسمتها إلى؛ تعليم شرعي يقع في إطار التعليم الأكاديمي، وتعليم مدني تدرس فيه العلوم والمعارف الدنيوية، ويقع هو أيضا في إطار التعليم الأكاديمي، وتعليم تقني/مهني تدرس فيه التقنيات والصنائع المهنية والحرفية والخدمية، وكذلك المهن الطبية المختلفة.

ولعل هذه الموضوعات المختلفة في التعليم هي أدخل في باب تقسيم العمل والحرف والمهن في المجتمع، تلبية لمقتضيات العمران وتطوره، وحاجة الناس إلى التخصص في فنون وصنائع، تستجيب لدرجة التحضر التي وصلها المجتمع.

ولذلك لا بد لمن يخطط لموضوعات التعليم أن يراعي الحاجة لهذه الموضوعات، وألا يتجاوز الحد المطلوب في كل من هذه الموضوعات. حتى لا يحدث توسع في جانب منها خصما على الجوانب الأخرى. وأن يراعى كذلك التداخل بين الموضوعات، حتى نحقق الكفاية والتكامل المنشود.

وهناك موضوعات تحتاج منا إلى عناية وتنبيه، لإصلاحها، وتوطينها، حتى نحقق الغاية المرجوة من تداولها. ذلك أن العلوم والمعارف تتطور وتنشأ فيها فروع جديدة في كل مرحلة، مما يتطلب تحقيق الكفاية فيها للأمة، ويستجاب لمتطلبات العمران المحتاج إلى مثل هذه الفروع.

ونذكر على سبيل الخصوص حاجة العلوم الشرعية لأن تكون مرتبطة باحتياجات المجتمع، وتسد النوازل والمستجدات في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

والعلوم الاجتماعية والإنسانية التي نشأت في الغرب بحاجة ماسة لأن تعبر عن الرؤية الإسلامية الكلية، وتعين على فهم الظاهرة الاجتماعية في مجتمعات المسلمين.

1أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، بيروت: دار المعرفة، د.ت، ج1/ ص16.

2 الغزالي، إحياء علوم الدين، ج1/ ص16.

وكذا الحال بالنسبة للعلوم الطبيعية التي لا بد وأن تتخلى عن الأيديولوجية الغربية المنبتة عن الدين، لتعبر كذلك عن الرؤية الإسلامية الكلية.

أما التكنولوجيا والعلوم الطبية والهندسية، فلا بد لها أن تصدر عن القيم الأخلاقية الإسلامية، وتعبر عن معانيها الكلية ومقاصدها.

إن هذا التكامل بين موضوعات العلوم، الذي ذكرناه، يدل على الحاجة إلى التكامل العلمي سواء بالنسبة للمعلم أو المتعلم. وهذا يدل على أن المتخصصين في العلوم الكونية والتطبيقية والإنسانية والاجتماعية، مفتقرون إلى قدر مناسب من المعرفة في العلوم الشرعية تعينهم على تأكيد هوية الأمة وسلامة توجهها نحو مقاصدها الصحيحة. وبالقدر نفسه، فإن المتخصصين في العلوم الشرعية مفتقرون إلى قدر مناسب من المعرفة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية والمهارات التكنولوجية الأخرى، ليحقق التعليم والتعلم تكامله المنشود، ويتجاوز قصور المعرفة المعاصرة وازدواجية النظم التعليمية التي تعيشها الأمة1.

ويبدو واضحاً أن موضوعات التعليم مرتبطة بدرجة الرقي الحضاري وحاجة المجتمع، وهي مطلوبة كلها بحسب درجتي الكفاية والتكامل التي ينبغي تحقيقها في كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع.

مستوياته ومراتبه:

ولا بد لأي تخطيط علمي من أن يراعي التدرج في مستويات التعليم ومراتبه، بحسب الوسع النفسي والعقلي للمتعلم. وكذلك لا بد من مراعاة الوضع الثقافي للمجتمع.

وعلى ذلك فإن مخرجات التعليم، لا بد وأن تضع في الاعتبار الوسع النفسي والعقلي والسياق الثقافي.

وإذا رجعنا إلى تراثنا التعليمي الإسلامي، سنجد مصطلحات مثل: معلم الصبيان، والمؤدب، ومعلم القرآن وغيرها، إلى أن نصل إلى التعليم في حلقات العلم بالجوامع والجامعات التي عرفها العالم الإسلامي عبر تاريخه، وتخرج منها طلبة العلم في مختلف فروع العلم في ذلك الوقت.

وقد ذكر العلماء مراتب للتعلم تفيد التدرج فيه من الأدنى إلى الأعلى، مثل الإمام الماوردي وابن خلدون. قال الماوردي: "اعلم أن للعلوم أوائل تؤدي إلى أواخرها، ومداخل تفضي إلى

---

1 فتحي ملكاوي محمد أبو سل، بحوث مؤتمر علوم الشريعة في الجامعات: الواقع والطموح، ط1، رجب 1416هت/ 1995م، أنظر:

https://ia903108.us.archive.org/26/items/ktp2019-bskn12097/ktp2019-bskn12097.pdf

حقائقها، فليبتدئ طالب العلم بأوائلها لينتهي إلى أواخرها، وبمداخلها ليفضي إلى حقائقها، ولا يطلب الآخر قبل الأول، ولا الحقيقة قبل المدخل، فلا يدرك الآخر ولا يعرف الحقيقة، لأن البناء من غير أُس لا يُبنَى، والثمر من غير غرس لا يُجنَى"[1].

كما أن ابن خلدون قد ذكر مراحل ثلاثة للتعليم، فقال: "اعلم أن تلقين العلوم للمتعلمين إنما يكون مفيداً إذا كان على التدرج شيئاً فشيئاً، وقليلاً قليلاً، يلقى عليه أولاً مسائل من كل باب من الفن هي أصول ذلك الباب، ويقرب له في شرحها على سبيل الإجمال، ويراعى في ذلك قوة عقله واستعداده لقبول ما يرد عليه، حتى ينتهي إلى آخر الفن، وعند ذلك يحصل له ملكة في ذلك العلم، إلا أنها جزئية وضعيفة، وغايتها أنها هيأته لفهم الفن وتحصيل مسائله، ثم يرجع به إلى الفن ثانية، فيرفعه في التلقين عن تلك الرتبة إلى أعلى منها، ويستوفي الشرح والبيان، ويخرج عن الإجمال، ويذكر له ما هناك من الخلاف ووجهه، إلى أن ينتهي إلى آخر الفن، فتجود ملكته. ثم يرجع به وقد شدا فلا يترك عويصا ولا مهما ولا مغلقا إلا وضحه، وفتح له مقفلة، فيخلص من الفن وقد استولى على ملكته. هذا وجه التعليم المفيد، وهو كما رأيت إنما يحصل في ثلاث تكرارات، وقد يحصل للبعض في أقل من ذلك بحسب ما يُخْلَقُ له ويَتَيَسَّرُ عليه"[2].

ومع تطور الحضارة الإنسانية اليوم، فقد استقرت النظم التعليمية، بحيث صار في عرف التعليم اليوم عبر الحضارات والشعوب والأمم، أن التعليم يقسم مستويات ومراتب؛ تبدأ بالحضانة، ثم الروضة، ثم الابتدائي، ثم الإعدادي، ثم الثانوي، ثم الجامعي بمستوياته الثلاثة.

وهذه المستويات تراعي متوسط النمو النفسي والعقلي للدارس، بحيث ينتقل من مستوى إلى آخر، بناء على تحصيله والاختبارات التي تجرى له وتحدد مستواه وتؤهله للانتقال إلى مستوى أعلى.

آثاره ونتائجه:

تتفاوت الأمم اليوم في درجة التحضر الإنساني بناء على عنايتها بالتعليم في مجالاته وموضوعاته ومستوياته، وبناء على درجة ربطها للتعليم ومخرجاته بتنمية الفرد والمجتمع، وتحقيق البناء الثقافي والاجتماعي الشامل والمستدام.

ولما كان التعليم في المرحلة الجامعية هو الذي يفضي إلى تنمية الفرد والمجتمع، وتحقيق البناء الثقافي الشامل، فلا بد من أن نوليه عناية خاصة. وفي حقه نقول إن ثمة رابط

---

1 أبو الحسن الماوردي، أدب الدنيا والدين، بيروت: دار مكتبة الحياة، 1986م، ص 48.

2ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج1/ ص734.

وثيق بين البحث العلمي والتدريس والإشراف على طلاب الدراسات العليا وبين خدمة المجتمع ورقي الأمة. إذ لا يستقيم التدريس في المستوى الجامعي إلا بالاشتغال بتطوير المجال العلمي الذي يتوخى إدخاله في العملية التعليمية. حيث أن مجرد ترديد ما توصل إليه الباحثون من قبل، ومحاولة تلقين هذه المعارف للدارسين، تخل بالجانب النقدي والابتكار في العملية التعليمية. ولا يستطيع من ينبري للتدريس القيام بذلك على أكمل وجه، ما لم يشتغل بالبحث العلمي في مجاله. ولو أنه توسع في مجال النظر، وذلك بربط حقله العلمي بحقول علمية أخرى، فيكون قد ساهم بنصيب وافر في إحداث تكامل معرفي بين هذه الحقول العلمية، وطور مجال تخصصه، بسبيل يرفد ذلك المجال بزوايا للنظر جديدة. ويزيد في مناهج المباحثة العلمية وقضايا وموضوعات هذه التخصصات المتكاملة والمتقاطعة فيما بينها. وفي ذلك فائدة علمية عظيمة للدارسين وللعملية التعليمية في مجملها.

أما مجال الإشراف على بحوث طلاب الدراسات العليا، وتطوير مقررات علمية تعينهم على تكوين ملكة البحث العلمي، كذلك له ارتباط وثيق بمجال البحث العلمي، وهو الذي يمثل تلاقي أجيال الباحثين وتفاعلهم مع أساتذتهم، وخلق بيئة بحثية علمية، تتطور فيها الأفكار الجديدة، وتتقدم المعارف الإنسانية. وبذلك يتجدد الأثر العلمي ويستمر عطاؤه. أما خدمة المجتمع والتنمية، والعمل على تنميته المستدامة، لا نشك في ارتباطها بالبحث العلمي بالكيفية التي بيّناها. وتتمثل في ضرورة أن تكون الأبحاث العلمية بشقيها؛ النظري البحت، والعلمي العملي المهني التقني، مرتبطة بمشكلات المجتمع. وقد تختلف درجات تلك الصلة، وكذلك ارتباطاتها بالمجتمع الذي حول الجامعة مباشرة، إلى مجتمع الأمة ثم الإنسانية جمعاء.

ويحكم هذا التدرج في الاختلاف في شأن خدمة المجتمع وأساليب التنمية المستدامة المنشودة، والأولويات التي تتدرج صعوداً مما هو حول الجامعة إلى أن تصل إلى الإنسانية قاطبة.

إن الانتباه إلى سعة مجالات العلوم وتنوع موضوعاتها وتدرج مستوياتها وربط ذلك كله بما يحققه التعليم من خدمة للمجتمع وتنميته تنمية مستدامة شاملة قمين بأن يعطي أولوية للتعليم في سياسات دولنا وشعوب أمتنا، لتخرج من حالة التبعية إلى وضع تستطيع فيه هذه الأمة أن تحقق وسطيتها وشاهديتها على الأمم.

3. مكانة التعليم وأهميته في القرآن والسنة والآثار:

مكانة التعليم في القرآن والسنة والآثار:

إذا نظرنا في القرآن الكريم، وتأملنا المفردات الدالة على العلم والتعليم، فإنا نجد أن أول ما بدأ به الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم هو "اقرأ"، وتليها مفردات أخرى تدور حولها مثل العلم، والكتاب، والصحف، والقلم، واللوح، والتدبر، والنظر، والاعتبار، والسير، والحفظ، والتعقل، والتفكر، والاستنباط، والبيان، والبرهان، والمنهاج، ومفردات أخرى كثيرة لها صلة غير مباشرة بالعلم والتعلم.

ومنذ نزول "اقرأ" في القرآن الكريم، فاتحة لعهد جديد في صلة السماء بالأرض، مختتمة الرسالات السماوية، فقد هيأت مناخاً يؤمن بالقراءة والكتابة والتفكر والتدبر والنظر والسير في الأرض، ويؤمن بالعلم طريقاً لمعرفة الحق والدفاع عنه وحمايته ونشره وتبليغه.

ولهذا، كان أول ما تلقاه أبونا آدم هو التعليم؛ ﴿وَعَلَّمَ آَدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ (البقرة:31)، وأول ما تلقاه محمد صلى الله عليه وسلم في رسالته الخاتمة هو الأمر بالقراءة والتعليم؛ ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ، خَلَقَ الْإِنسان مِنْ عَلَقٍ، اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ، الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ، عَلَّمَ الْإِنسان مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ (العلق: 1-5).

وقد امتن الله سبحانه وتعالى على بني آدم أنه علمهم البيان، كما تشير الآيات من سورة الرحمن، فبرحمة الله تعالى على الإنسان بالقرآن والبيان، ﴿الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآَنَ خَلَقَ الْإِنسان عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ (الرحمن: 1-4)، وامتن على الرجل الصالح الذي التقاه سيدنا موسى عليه السلام بأنه علمه، فقال تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا﴾ (الكهف: 65)، كما امتن على سيدنا داود عليه السلام، فقال تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُمْ﴾ (الأنبياء: 80)، وامتن على محمد صلى الله عليه وسلم بأنه علمه الكتاب والحكمة، فقال: ﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ﴾ (النساء: 113)

وامتن على المؤمنين بأنه بعث فيهم رسولاً يعلمهم، فقال تعالى: ﴿رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آَيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ﴾ (البقرة: 129) وقوله: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آَيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: 151).

والآيات التي امتنت على المؤمنين بأن الله بعث فيهم رسولاً منهم يعلمهم، تذكرنا كيف كان النبي صلى الله عليه وسلم يؤكد مهمته التعليمية، فقد خرج النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم على

أصحابه فوجدهم يقرؤون القرآن ويتعلمون، فقال لهم: (وإنما بعثت معلماً)[1]. كما يؤثر عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: (إن الله لم يبعثني معنتاً ولا متعنتاً، ولكن بعثني معلماً وميسراً)[2]. وقد وصفه أحد صحابته بأنه أفضل معلم، فقال يصف النبي صلى الله عليه وسلم: (فما رأيت معلماً قط أرفق من رسول الله صلى الله عليه وسلم)[3].

ولذلك رأينا عناية النبي صلى الله عليه وسلم، المبكرة بالقراءة والكتابة والتدوين، وكيف كان النبي صلى الله عليه وسلم يقدم "أَقرأَ" الناس للقيادة في كل مستوياتها. كما شهد تاريخ أمتنا منذ الصدر الأول حركة التدوين وترجمة علوم الأوائل وتقييمها ونقدها وتوطينها في البيئة الإسلامية، ومن ثمة إنتاج علوم جديدة أضافت إضافات نوعية للحضارة الإنسانية في شتى المجالات.

وفي الوقت الذي كانت الكتب والعلوم أمراً محرّماً على العامة، يستأثر بها الكهنة والملوك والأباطرة، كان النص القرآني يتلى في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم، صباح مساء، ويستوي في تحصيله وطلبه الخاصة والعامة، والفقراء والأغنياء، والكبار والصغار، والرجال والنساء. فنقلت "اقرأ" جزيرة العرب "من أمة أمية لا تقرأ ولا تكتب"[4]، كما جاء في الحديث الشريف، إلى أمة تقرأ وتكتب وتدون معارفها وتؤسس علومها، وصار العلم فيها فريضة على كل مسلم5.

وتضافرت الأحاديث الصحيحة على مكانة العلم والتعليم بحق الفرد والمجتمع. ونختار منها على سبيل المثال لا الحصر، قوله صلى الله عليه وسلم: "مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم كمثل غيث أصاب أرضا فكانت منها طائفة طيبة قبلت الماء فأنبتت الكلأ والعشب الكثير وكان منها أجادب أمسكت الماء فنفع الله بها الناس فشربوا منها وسقوا وزرعوا وأصاب طائفة منها أخرى إنما هي قيعان لا تمسك ماء ولا تنبت كلأ فذلك مثل من فقه في دين الله ونفعه ما بعثني الله به فعلم وعلم ومثل من لم يرفع بذلك رأسا ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به"6، وكذلك قول النبي صلى الله عله وسلم في مقام المدح: "من يرد الله به خيرا يفقه في الدين"7. وفي معنى الحض على طلب العلم قوله صلى الله عليه وسلم: "من سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له به

---

1 أخرجه ابن ماجه في سننه.

2 أخرجه مسلم في صحيحه.

3 أخرجه أبو داود في سننه.

4 متفق عليه. والحديث يصف ويقرر واقع العرب قبل نزول الوحي، وليس إقرارا لفضيلة الأمية، بدليل ان القرآن من أول آية أمر بالقراءة والعلم والكتابة، وبدليل تحول العرب وغيرهم من الشعوب التي دخلت الإسلام، من أمة امية إلى أمة عالمة متعلمة وعلمة لغيرها من الأمم.

5 الحديث

6 البخاري.

7 البخاري.

طريقا إلى الجنة"1. وفي معنى تبليغ العلم للعامة والخاصة، قوله صلى الله عليه وسلم: "نضر الله امرأ سمع منا شيئا فبلغه كما سمعه فرب مبلغ أوعى من سامع"2. وفي الحسنة الجارية بعد وفاة الإنسان، قوله صلى الله عليه وسلم: "إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث إلا من صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له"3.

إن هذه الآيات والأحاديث التي أوردنا بعضها في مكانة العلم والتعليم، لا تهدف إلى إثبات مكانة العلم والتعليم فقط، ولا التأكيد على ضرورة العلم التعليم فحسب، بل التأكيد على أن العلم والتعليم كما جاء في القرآن الكريم وسنة النبي صلى الله عليه وسلم، هو ما صنع من جيل الصحابة قادة أمة وحضارة، قدموا للبشرية نماذج رائدة في مختلف مجالات الحياة، وأن العلم والتعليم هو طريق بناء العمران وتحقيق الاستخلاف.

وامتدت الآثار من عصور السلف الأولى حتى زماننا هذا، في التأكيد على مكانة العلم والتعليم. فقد أورد الإمام النووي في "المجموع" بعض أقوال السلف من الصحابة والتابعين وتابعيهم في أهمية العلم والتعليم، يقول الإمام النووي: "وأما الآثار عن السلف فأكثر من أن تحصر، وأشهر من أن تذكر، لكن نذكر منها أحرفا متبركين" ثم ذكر قول سيدنا علي رضي الله عنه: "كفى بالعلم شرفاً أن يَدَّعِيَه من لا يحسنه، ويفرح إذا نسب إليه، وكفى بالجهل ذماً أن يتبرأ منه من هو فيه"، وقول معاذ رضي الله عنه: "تعلموا العلم فإن تعلمه خشية، وطلبه عبادة، ومذاكرته تسبيح، والبحث عنه جهاد، وتعليمه من لا يعلمه صدقة، وبذله لأهله قربة"، وقول أبي مسلم الخولاني رحمه الله: "مثل العلماء في الأرض مثل النجوم في السماء، إذا بدت للناس اهتدوا بها وإذا خفيت عليهم تحيروا". كما نقل قول الإمام الشافعي رحمه الله: "طلب العلم أفضل من صلاة النافلة"، وقال: "ليس بعض الفرائض أفضل من طلب العلم"، وقال: "من أراد الدنيا فعليه بالعلم، ومن أراد الآخرة فعليه بالعلم"، وقال: "من لا يحب العلم فلا خير فيه، فلا يكن بينك وبينه معرفة ولا صداقة"، وقال: "إن لم يكن الفقهاء العاملون أولياء الله فليس لله ولي"، وقال: "ما أحد أورع لخالقه من الفقهاء"، وقال: "من تعلم القرآن عظمت قيمته، ومن نظر في الفقه نبل قدره، ومن نظر في اللغة رق طبعه، ومن نظر في الحساب جزل رأيه، ومن كتب الحديث قويت حجته، ومن لم يصن نفسه لم ينفعه علمه"[4].

---

1 مسلم.

2 البخاري.

3 مسلم.

4 يحي بن شرف النووي، كتاب المجموع شرح المهذب للشيرازي، تحقيق: محمد نجيب المطيعي، جدة: مكتبة الإرشاد، د.ت، ج1/ص41.

ويمكن ذكر نص الشيخ عبد الحميد بن باديس، من رواد الإصلاح المعاصر، الذي يقول فيه: "لن يصلح المسلمون حتى يصلح علماؤهم، فإنّما العلماء من الأمّة بمثابة القلب، إذا صلح صلح الجسد كلّه، وإذا فسد فسد الجسد كلّه، وصلاح المسلمين إنّما هو بفقههم الإسلام وعملهم به، وإنّما يصل إليهم هذا على يد علمائهم، فإذا كان علماؤهم أهل جمود في العلم وابتداع في العمل فكذلك المسلمون يكونون، فإذا أردنا إصلاح المسلمين فلنصلح علماءهم. ولن يصلح العلماء إلاّ إذا صلح تعليمهم، فالتعليم هو الذي يطبع المتعلم بالطابع الذي يكون عليه في مستقبل حياته وما يستقبل من علمه لنفسه وغيره فإذا أردنا أن نصلح العلماء فلنصلح التعليم، ونعني بالتعليم التعليم الذي يكون به المسلم عالماً من علماء الإسلام يأخذ عنه الناس دينهم ويقتدون به فيه. ولن يصلح هذا التعليم إلاّ إذا رجعنا به للتعليم النبوي في شكله وموضوعه في مادته وصورته فيما كان يعلم صلى الله عليه وآله وسلم وفي صورة تعليمه"1.

أهمية التعليم في القرآن والسنة والآثار:

ولا شك أن أهمية العلم والتعليم في القرآن الكريم قد ارتبطت بمعنى معرفة الله عز وجل وعبادته وعمارة الكون. وكما ذكر بعضهم، في تلخيص ذلك المعنى، أن القرآن يضع منهاجاً للمؤمن ليحقق التوحيد والتزكية والعمران؛ توحيد الله، وتزكية النفس، وعمران العالم.

وتضافرت الآيات مرة أخرى على تأكيد التوحيد وبيان أسماء وصفات الله تعالى وأفعاله في القرآن الكريم. فلا تخلو آية من آيات الكتاب العزيز إلا ولها وجه من أوجه بناء المعتقد الصحيح في ذات الله تعالى وصفاته وأفعاله.

ومن الآيات التي تجعل العلم يوصل إلى معرفة الله واجتماع كلمة المؤمنين وصحة الاعتقاد والعمل، في مواجهة الأهواء التي تفرق بين الناس، وتبذر الشك في الاعتقاد، قوله تعالى في سورة الشورى (11-15): " فَاطِرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۚ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا ۖ يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ ۚ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ (11) لَهُ مَقَالِيدُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۖ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ ۚ إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ (12) ۞ شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ ۖ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ ۚ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ ۚ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ (13) وَمَا تَفَرَّقُوا إِلَّا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ ۚ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى لَّقُضِيَ بَيْنَهُمْ ۚ وَإِنَّ الَّذِينَ أُورِثُوا الْكِتَابَ مِن بَعْدِهِمْ لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ مُرِيبٍ (14) فَلِذَٰلِكَ فَادْعُ ۖ وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ ۖ وَلَا

1 عبد الحميد بن باديس، آثار الإمام ابن باديس، تحقيق: عمار طالبي، ط1، الجزائر: دار ومكتبة الشركة الجزائرية، 1388 هـ/1968 م، ج4/ص78.

تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ ۖ وَقُلْ آمَنتُ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِن كِتَابٍ ۖ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ ۖ اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ ۖ لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ ۖ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ۖ اللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا ۖ وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ (15)".

وهي كذلك تجيل النظر الفسيح في كون الله المنظور، وتبين وحدة خط النبوة، وتدعو إلى الاعتبار بمصائر الأمم السابقة على أمة الإسلام، وتعلي من شأن العلم والاستقامة عليه، وتحذر من أتباع الأهواء.

وذكر السعدي في تفسيره لسورة النور أن هذه السورة عظيمة القدر، أنزلها الله رحمة بالعباد، وحفظ هذه النعمة من كل شيطان، وقدر في السورة ما قدّر من الحدود والشهادات وغيرها، أي: أحكاماً جليلة، وأوامر وزواجر، وحكماً عظيمة، ليعلمهم ما لم يكونوا يعلمون، ثم فصلت السورة كثيرا من الأحكام الشرعية1.

ولا يمتري أحد من الناس أن معرفة هذه الأحكام وغيرها، الواردة في القرآن الكريم والسنة النبوية كذلك، تقتضي العلم والتعليم، حتى يتم الاتباع على بينة من الأمر، وتزكية النفوس بما يؤهلها لأداء أمانتها وتحقيق رضوان الله تعالى.

أما فيما يتعلق بعمران العالم، فإن في القرآن آيات كثيرة تبين أن تحقيق هذا العمران ينبغي أن يخضع لسنن الله في الكتاب وفي الأنفس وفي الآفاق والتاريخ. وكما هو معلوم فإن هذه السنن هي قوانين بثها الله سبحانه وتعالى في الوجود، ليعرفها الإنسان ويسخرها ليحقق أمانة الاستخلاف.

ومن الآيات الدالة على سنن الله في الوجود، التي تحكم العمران، قوله تعالى: "سُنَّةَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلُ ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا" (الفتح، 23)، وقوله تعالى: " سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلُ ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلً" (الأحزاب 62)، وقوله تعالى: " قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ" (آل عمران، 137)، وقوله تعالى: " سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِن رُّسُلِنَا ۖ وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا" (الإسراء، 77). وغيرها من آيات الله تعالى التي تبين بما لا يدع مجالاً للشك، في أن هذا الوجود بتنوعه؛ اجتماعياً وثقافياً وسياسياً واقتصادياً وحتى طبيعيا، قائم على سنن، ولا يمكن التعامل معها وتسخيرها، إلا بمعرفتها وكيفية عملها، وهذا لا يقوم إلا بالعلم والتعليم.

ولا شك أن الناظر في سنة النبي صلى الله عليه وسلم، يجد تطبيقاً عملياً لما ذكرناه، في حياته الشريفة وفي كل شؤون المسلمين، في أهمية العلم والتعلم، سواء في ذلك معرفة الله تعالى وصحة الاعتقاد فيه، أو في عبادة الله وإقامة الشعائر والشرائع، أو في تحقيق العمران.

---

1 عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1420هـ/2000م، مقدمة تفسير سورة النور، ص 661.

وكما جاء في صحيح البخاري، في كتاب العلم، بَابٌ :العِلْمُ قَبْلَ القَوْلِ وَالعَمَلِ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : "فَاعْلَمْ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ" (محمد: 19) فَبَدَأَ بِالعِلْمِ. وَأَنَّ العُلَمَاءَ هُمْ وَرَثَةُ الأَنْبِيَاءِ، وَرَّثُوا العِلْمَ، مَنْ أَخَذَهُ أَخَذَ بِحَظٍّ وَافِرٍ، وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَطْلُبُ بِهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ طَرِيقًا إِلَى الجَنَّة. وَقَالَ جَلَّ ذِكْرُهُ : "إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ العُلَمَاءُ" (فاطر: 28) وَقَالَ : "وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا العَالِمُونَ" (العنكبوت: 43) "وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ" (الملك: 10) وَقَالَ : "هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ" (الزمر: 9) وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ" وَإِنَّمَا العِلْمُ بِالتَّعَلُّمِ " وَقَالَ أَبُو ذَرٍّ: لَوْ وَضَعْتُمُ الصَّمْصَامَةَ عَلَى هَذِهِ - وَأَشَارَ إِلَى قَفَاهُ - ثُمَّ ظَنَنْتُ أَنِّي أُنْفِذُ كَلِمَةً سَمِعْتُهَا مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ أَنْ تُجِيزُوا عَلَيَّ لَأَنْفَذْتُهَا وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : "كُونُوا رَبَّانِيِّينَ" (آل عمران: 79) حُلَمَاءَ فُقَهَاءَ، وَيُقَالُ :الرَّبَّانِيُّ الَّذِي يُرَبِّي النَّاسَ بِصِغَارِ العِلْمِ قَبْلَ كِبَارِهِ".

وكل هذه المعاني تدل على أهمية العلم والتعلم، من كتاب الله عز وجل ومن سنة نبيه صلى الله عليه وسلم.

وهذا حديث يعضد المعاني سابقة الذكر، ويربط بين مخلوقات الله وبين طالب العلم. إذ هي في حالة استغفار دائم له، ما دام ساعيا في طلب العلم؛ "طلبُ العلمِ فريضةٌ على كلِّ مسلمٍ، وإنَّ طالبَ العلمِ يستغفِرُ له كلُّ شيءٍ، حتى الحيتانِ في البحرِ"1.

1 أخرجه ابن ماجه، والبزار، وابن عبد البر في "جامع بيان العلم وفضله" واللفظ له.

4. حكم إلزامية التعليم بأنواعه ومجالاته ومستوياته على الجنسين:

لعل قسمة الإمام الشافعي للعلم إلى علم عامة وعلم خاصة، هو الذي جعل علم العامة ما لا يسع جهله، وعلم الخاصة مما هو من باب التفقه والاجتهاد في شرع الله عز وجل.

فإن كان علم العامة ضروريا، للرجال والنساء، وبه يصح الاعتقاد والعمل، وعلم الخاصة هو تفقه في الدين كفائي، يقوم به من كان في وسعه العلم والتعلم.

قال الشافعي: "العلم علمان: علم عامة، لا يسع بالغاً غير مغلوب على عقله جهله.. مثل الصلوات الخمس، وأن لله على الناس صوم شهر رمضان، وحج البيت إذا استطاعوا، وزكاة في أموالهم، وأنه حرم عليهم الزنا والقتل والسرقة والخمر، وما كان في معنى هذا، مما كلف العباد أن يعقلوه ويعملوه ويعطوه من أنفسهم وأموالهم، وأن يكفوا عنه ما حرم عليهم منه". ويستطرد الشافعي قائلاً: "وهذا الصنف كله من العلم موجود نصاً في كتاب الله، وموجوداً عاماً عند أهل الإسلام، ينقله عوامهم عن من مضى من عوامهم، يحكونه عن رسول الله، ولا يتنازعون في حكايته ولا وجوبه عليهم. وهذا العلم العام الذي لا يمكن فيه الغلط من الخبر، ولا التأويل، ولا يجوز فيه التنازع"1.

ثم يبين لنا الشافعي الوجه الثاني من العلم بقوله: "ما ينوب العباد من فروع الفرائض، وما يخص به من الأحكام وغيرها، مما ليس فيه نص كتاب، ولا في أكثره نص سنة، وإن كانت في شيء منه سنة فإنما هي من أخبار الخاصة، لا أخبار العامة، وما كان منه يحتمل التأويل ويستدرك قياسا."2

ويستطرد في بيان هذا الصنف من العلم بقوله: "هذه درجة من العلم ليس تبلغها العامة، ولم يكلفها كل الخاصة، ومن احتمل بلوغها من الخاصة فلا يسعهم كلهم كافة أن يعطلوها، وإذا قام بها من خاصتهم من فيه الكفاية لم يحرج غيره ممن تركها، إن شاء الله، والفضل فيها لمن قام بها على من عطلها"3.

ويستشهد الشافعي بقوله تعالى: "وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون". ويؤكد أن الله أخبرنا

---

1 محمد بن إدريس الشافعي، الرسالة، ط1، تحقيق: أحمد شاكر، القاهرة: مكتبه الحلبي، مصر، 1358هـ/1940م، ج1/ 357.

2 المصدر نفسه، ج1/ ص 357

3 المصدر نفسه، ج1/ ص357.

"أن المسلمين لم يكونوا لينفروا كافة: فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة، فأخبر أن النفير على بعضهم دون بعض، وأن التفقه إنما هو على بعضهم دون بعض"1.

وقد أخذ هذا المعنى ابن حزم الظاهري في "الإحكام في أصول الأحكام"2 وتوسع فيه، وبين أن الآية التي احتج بها الإمام الشافعي أدخل في بيان معنى إلزامية التعليم لكل مسلم من ذكر وأنثى. يقول ابن حزم: "قال الله تعالى: (وما كان المؤمنون لينفروا كآفة فلولا نفر من كل فرقة منهم طآئفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون) فبين الله عز وجل في هذه الآية وجه التفقه كله وأنه ينقسم قسمين أحدهما يخص المرء في نفسه وذلك مبين في قوله تعالى: (وما كان المؤمنون لينفروا كآفة فلولا نفر من كل فرقة منهم طآئفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون) فهذا معناه تعليم أهل العلم لمن جهل حكم ما يلزمه، والثاني تفقه من أراد وجه الله تعالى بأن يكون منذرا لقومه وطبقته قال تعالى: (ومآ أرسلنا من قبلك إلا رجالا نوحي إليهم فسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون) ففرض على كل أحد طلب ما يلزمه على حسب ما يقدر عليه من الاجتهاد لنفسه في تعرف ما ألزمه الله تعالى إياه وقد بينا أن الاجتهاد هو افتعال من الجهد فهو في الدين إجهاد المرء نفسه في طلب ما تعبده الله تعالى به في القرآن وفيما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم لأنه لا دين غيرهما فأقلهم في ذلك درجة من هو في غمار العامة"3.

باستقراء نصوص الكتاب والسنة وآثار السلف المتعلقة بإلزامية التعليم والتعلم، استقراء معنويا، نذهب في ذلك مذهب الإمام الشاطبي، في الاستقراء المعنوي لنصوص الشريعة، حيث قال: "وَإِنَّمَا الْأَدِلَّةُ الْمُعْتَبَرَةُ هُنَا الْمُسْتَقْرَأَةُ مِنْ جُمْلَةِ أَدِلَّةٍ ظَنِّيَّةٍ تَضَافَرَتْ عَلَى مَعْنًى وَاحِدٍ حَتَّى أَفَادَتْ فِيهِ الْقَطْعَ؛ فَإِنَّ لِلِاجْتِمَاعِ مِنَ الْقُوَّةِ مَا لَيْسَ لِلِافْتِرَاقِ، وَلِأَجْلِهِ أَفَادَ التَّوَاتُرُ الْقَطْعَ، وَهَذَا نَوْعٌ مِنْهُ، فَإِذَا حَصَلَ مِنِ اسْتِقْرَاءِ أَدِلَّةِ الْمَسْأَلَةِ مجموعٌ يُفِيدُ الْعِلْمَ؛ فَهُوَ الدَّلِيلُ الْمَطْلُوبُ، وَهُوَ شَبِيهٌ بِالتَّوَاتُرِ الْمَعْنَوِيِّ"4. فنحن لا نقف عند نص واحد من الكتاب أو السنة في شأن التعليم والتعلم، بل باستقراء مجموع النصوص استقراء معنويا، سواء في ذلك الآيات الكريمة التي تبين قيمة العلم، ومكانته، ومكانة العلماء، وأجرهم، وما ورد في السنة من أمر بالتعلم، ومدح لطالب

---

1 المصدر نفسه، ج1/ ص364.

2 أبو محمد علي بن أحمد بن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: أحمد محمد شاكر، بيروت: دار الآفاق الجديدة، د.ت، ج5/ ص 121-123.

3 المصدر نفسه والصفحة نفسها.

4 أبو إسحاق الشاطبي، الموافقات، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط1، القاهرة: دار ابن عفان، 1417هـ/ 1997م، المقدمة الثالثة، ج1/ ص28.

العلم، والأجر الكثير لمن سلك طريق العلم، أو في تقديم رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن عرف عنه العلم والقراءة على غيره، كما ذكرناه مفصلاً في المباحث السابقة، فإن هذه النصوص مجموعة تفيد القطع بإلزامية التعليم.

وقد يذهب البعض إلى الاستناد على مبدأ المصالح المرسلة في إلزامية التعليم والتعلم. ولكننا نرى أنها من المصالح المعتبرة شرعاً، والتي ثبتت بهذا الاستقراء المعنوي للنصوص.

وفي الوقت المعاصر اشتملت دساتير كل الدول وقوانينها على إلزامية التعليم العام، واتبعت دول المسلمين بعد الاستقلال النظام التعليمي الذي تركه المستعمر، وعملت على تعديل أهدافه ومخرجاته، حتى تلبي مقاصد الحفاظ على هوية الأمة وأهدافها في التنمية المستدامة.

وفي هذا تلتقي هذه الجهود التي قامت بها دول المسلمين ولا تزال، مع ما استقر من النظم التعليمية والمواثيق الدولية المتعلقة بالتعليم والتعلم. وبخاصة أن للتعليم دور رائد في سعي الدول إلى تحقيق التنمية المستدامة والشاملة، لأنه الأساس في التنمية البشرية التي لا تتحقق إلا بالتعليم والتعلم.

لهذا حرصت الدول كافة على التعليم والتعلم، وأعطته أولية قصوى، ووفرت له الإمكانات المادية والبشرية لتعميمه وتجويده وتحقيق أهدافه في مختلف المستويات، والمراحل، والمجالات، والموضوعات. كما اعتبرته حقا أساسيا من حقوق الإنسان، كما تنص الفقرة الأولى من المادة (26) من الميثاق العالمي لحقوق الإنسان، والتي نصها: "لكلِّ شخص حقٌّ في التعليم. ويجب أن يُوفَّر التعليمُ مجَّانًا، على الأقل في مرحلتيه الابتدائية والأساسية. ويكون التعليمُ الابتدائيُّ إلزاميًّا. ويكون التعليمُ الفنِّي والمهني متاحًا للعموم. ويكون التعليمُ العالي مُتاحًا للجميع تبعًا لكفاءتهم..."[1].

وقد اتفقت دول العالم في 2015 على (17) هدفا للتنمية المستدامة لسنة 2030، يمثل فيها التعليم والتعلم الهدف رقم (4)، الذي ينص على "تحقيق التعليم الجيد والشامل للجميع"[2].

1هيئة الأمم المتحدة، الميثاق العالمي لحقوق الإنسان. أنظر:
https://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index.html تم الدخول يوم 28/ 7/ 2021 على الساعة 5. 49 مساء

2 هيئة الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة، الهدف الرابع: التعليم الجيد. انظر
https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal-4-quality-education.html تم الدخول يوم 28/ 7/ 2021 الساعة 5.42 مساء

وقد أصدر مجمع الفقه الإسلامي الدولي في قراره رقم: 138(4/15) في فقرته رقم (11): أكد على "إلزامية ومجانية التعليم الأساسي في جميع الدول الإسلامية لمكافحة الأمية وتزويد النشء بمبادئ الإسلام والثقافة المعاصرة".

وقبل أن نختم هذا العنصر من البحث، نؤكد أن استقراء نصوص الشرع، وآثار السلف، والنظر في المواثيق الدولية وتجارب الأمم في مسألة إلزامية التعليم والتعلم، أن إلزامية التعليم العام مما اتفقت عليه الأمم وعقلاء الإنسانية. ولعل هذا يدخل في المصالح الكلية التي لا يختلف فيها الناس باختلاف أديانهم ومللهم وواقعهم.

وتفصيل ذلك في العنصر الموالي، لأن الكلام فيه يندرج ضمن الحديث عن مقاصد الشريعة وكلياتها وترتيب المصالح الضرورية والحاجية والتحسينية فيها.

5. موقع التعليم في سلم المصالح الضرورية والحاجية والتحسينية:

بناء على ما سبق من الحديث عن إلزامية التعليم، وأنها ثابتة باستقراء معنوي لمجموع النصوص، وأنها مما اتفقت عليه المواثيق الدولية والنظم التعليمية في العالم. يجعلنا ندرج التعليم ضمن المصالح الكلية التي لا تختلف في ضرورتها الأمم. وقد ذكر الغزالي اتفاق الأمم على مراعاة هذه المصالح الكلية، بقوله: "وَتَحْرِيمُ تَفْوِيتِ هَذِهِ الْأُصُولِ الْخَمْسَةِ وَالزَّجْرِ عَنْهَا يَسْتَحِيلُ أَنْ لَا تَشْتَمِلَ عَلَيْهِ مِلَّةٌ مِنْ الْمِلَلِ وَشَرِيعَةٌ مِنْ الشَّرَائِعِ الَّتِي أُرِيد بِهَا إصْلَاحُ الْخَلْقِ"1. وأكد ذلك فيما بعد الشاطبي بقوله: "وَقَدْ عُلِمَ مِنَ الشَّرِيعَةِ أَنَّ أَعْظَمَ الْمَصَالِحِ جريانُ الْأُمُورِ الضَّرُورِيَّةِ الْخَمْسَةِ الْمُعْتَبَرَةِ فِي كُلِّ مِلَّةٍ، وَأَنَّ أَعْظَمَ الْمَفَاسِدِ مَا يَكِرُّ بِالْإِخْلَالِ عَلَيْهَا"2، وقوله: "وَمَجْمُوعُ الضَّرُورِيَّاتِ خَمْسَةٌ، وَهِي: حِفْظُ الدِّينِ، وَالنَّفْسِ، وَالنَّسْلِ، وَالْمَالِ، وَالْعَقْلِ، وَقَدْ قَالُوا :إِنَّهَا مُرَاعَاةٌ فِي كل ملة"3.

ولئن كانت هذه الكليات مما استقر عليه القول والعمل من قيم بين الأمم، وصارت كليات مشتركة، في مجال القيم الإنسانية، فإننا نوجه نظرنا إلى كلية العقل، لما لها من صلة مباشرة بموضوع التعليم والتعلم.

وللنظر في موقع التعليم في سلم المصالح الضرورية والحاجية والتحسينية، فإنه ينبغي أن نضع في الاعتبار أبعاد النظر المقاصدي الأربعة المرتبطة بهذه المسألة؛ أولها ترتيب المصالح إلى ضرورية

---

1 أبو حامد الغزالي، المستصفى، تحقيق: حمزة بن زهير حافظ، المدينة المنورة: شركة المدينة المنورة للطباعة، د.ت، ج1/ ص483

2 الشاطبي، الموافقات، ج2/ ص611.

3 المصدر نفسه، ج2/ ص22.

وحاجية وتحسينية، وثانيها النظر في كليات الشريعة الضرورية الخمس، والتي يقع العقل ضمنها، وثالثها، مراعاة تقسيم العلم إلى ما هو من صلب العلم، وما هو من مُلَحِ العلم، وما ليس من الصلب ولا من الملح، ورابعها، ترتيب ذلك ضمن الفرض العيني والكفائي. من أجل أن تكون عملية التعليم والتعلم محققة لمقاصدها في الأمة. فلنبسط الكلام حسب هذه الأبعاد الأربعة.

تأسيساً على كلام المقاصديين، فإن المصالح المعتبرة شرعاً متفاوتة الدرجة، فمنها ما هو ضروري، ومنها ما هو حاجي، ومنها ما هو تحسيني، وهذا الترتيب مهم جدا في معرفة الأولويات، وتقديم ما يجب تقديمه، وتأخير ما حقه التأخير، من حيث درجة الاعتبار والعناية.

كما أن المصالح الضرورية، تدور على كليات خمس ضرورية؛ هي الدين والنفس، والعقل، والعرض، والمال. فالعقل واحد من الكليات الضرورية التي تقتضي الاهتمام البالغ، لأن بانخرامها يدخل ضرر كبير على الناس. ولهذا تحدث المقاصديون عن حفظ العقل من جانب الوجود؛ بمعنى حماية العقل بإيجاده تنشئة وتنمية وتربية وتهذيبا، وحمايته من جانب العدم؛ بمعنى صرف وإبعاد كل ما من شأنه أن يقضي على ملكة العقل، مادياً ومعنوياً.

وحفظ العقل من جانب الوجود والعدم، ينصرف أساساً إلى تنشئة وتنمية العقل، واستبعاد ما ينقص منه، ولهذا تحدث المقاصديون وعلى رأسهم الشاطبي عن مسألة ترتيب العلوم إلى ما هو من صلب العلم، فيعطى أولوية قصوى، وما هو من ملح العلم فيدخل في باب الحاجيات والتحسينيات، وما ليس من الصلب ولا من الملح، فيستبعد كالسحر والشعوذة والخرافة والأفكار التي تهدم البناء العقلي.

ولكن هذا الترتيب للعلوم ما هو من صلبها وما هو من ملحها وما ليس من الصنفين معا، يحتاج إلى ضبط من وجه آخر، يتعلق بالعينية والكفائية. ذلك أن من العيني ما هو من صلب العلم وما هو من ملحه وما ليس منهما، ومن الكفائي ما هو من صلب العلم وما هو من ملحه وما ليس من الصنفين.

وإن إدراك هذه التقسيمات لمما يساعد على دقة ومنهجية المناهج التعلمية، ويساهم في تحقيق مقاصد العلم، ويساعد على توجيه الجهود، بحيث أنها تصرف على الضروري، عينياً وكفائياً، وعلى ما هو من صلب العلم، أكثر من أن تصرف الجهود على الملح، أو على ما ليس من الصلب ولا الملح.

وإذا أردنا تطبيق ذلك على التعليم في عصرنا، فإنه لا شك بأن التعليم العام يدخل ضمن المصالح الضرورية، التي لو انعدمت لما استقامت حياة الفرد ولا المجتمع. ولذلك لا بد للتعليم العام أن يتضمن هذه المصالح الضرورية، من حفظ العقل وجوداً وعدماً، وهذا الوسع في حفظ العقل وجودا وعدما يتغير بحسب تغير المستوى الحضاري والعمراني للفرد والمجتمع.

بمعنى أن التعليم العام ضرورة من الضرورات الكلية التي يحفظ بها العقل، ولكن مضمون هذا التعليم، يخضع للوضع الحضاري الذي يعيشه الفرد والمجتمع؛ فمجتمع يعيش وضعا حضاريا متقدما من الناحية التكنولوجية مثلا، يختلف عن مضمون التعليم العام الذي في مجتمع يعيش وضعا حضاريا متخلفا من الناحية التكنولوجية.

أما تراتبية صلب العلم والمعارف والمهارات والمهن، وملحها، وما ليس منهما، فإنها تراتبية تساعدنا اليوم في اختيار المضمون المناسب للتعليم، بما يجعل صلبها مقدماً على ملحها، وهذه مقدمة على ما ليس صلباً ولا ملحاً. حتى لا تكون العملية التعليمية عشوائية أو بها فوضى. بل ينبغي أن نقدِّم الأولى فالأولى، وبخاصة في مجتمعات المسلمين اليوم التي تسعى إلى تحقيق نهضة حضارية تستعيد للمسلمين دورهم بين الأمم. فمعرفة تراتبية العلم والمعارف والمهارات والمهن عند واضعي النظم التعليمية تجعلهم يختارون من العلوم التي لها أولوية في نهضتنا، على غيرها مما يعتبر ثانوياً (من ملح العلم)، في هذه المرحلة الحضارية التي نعيشها.

أما بالنسبة لمسألتي العيني والكفائي في صلتهما بالصلب والملح وما ليس منها، فإن التعليم العام اليوم فرض عيني في حق كل فرد من أفراد المجتمع، وينبغي التركيز فيه على صلب العلوم والمعارف والمهارات والمهن، حتى تكون العملية التعليمية مؤهلة لتنمية الجوانب المعرفية والروحية والوجدانية والسلوكية والحرفية لكل متعلم. ولا بأس بالتوسع إلى ملح العلوم والمعارف والمهارات والحرف التي تزيد شخصية المتعلم كمالاً.

أما الكفائي فيأتي بعد التعليم العام، لأنه يندرج ضمن التعليم المتخصص، وهذا يقتضي أن يكوّن خبراء، ولا يطالب به الكافة. ولهذا فإن المجتمع مطالب بأن يحقق حد الكفاية من التوسع في التعليم التخصصي سواء في صلب العلوم والمعارف والمهن والحرف أو في ملحها. وهذا ما يعرف اليوم بالدراسات العليا والبحث العلمي الذي يحتاج المجتمع أن يخصص له النابهين وأهل النبوغ من المتفوقين في التعليم العام، ويوفر لهم الدعم المادي والمعنوي. وهذا ما سنتناوله في العناصر المقبلة بشيء من التفصيل.

6. موقع التعليم في سلم الحقوق والواجبات في الإسلام:

بناء على ما تناولناه في النقاط السابقة، ورجوعاً إلى الوثائق المؤسسة لحقوق الإنسان سواء في تلك الوثائق الصادرة عن الهيئات العالمية مثل الأمم المتحدة، ومجلس حقوق الإنسان التابع لها، ومنظمة اليونيسكو، أو الوثائق الصادرة عن الهيئات الإسلامية الرسمية مثل منظمة التعاون الإسلامي، ومجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لها، والمنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم (الإسيسكو)، أو المنظمات الإسلامية الأهلية مثل المجلس الإسلامي الدولي، والمجلس الإسلامي الأوروبي للإفتاء، والحركة من أجل عالم عادل في آسيا(JUST)، وغيرها من المنظمات والهيئات. فإن كل هذه الوثائق الصادرة عن الهيئات المشار إليها تجعل من التعليم حقاً من حقوق الإنسان الضرورية التي لا يمكن التخلي عنها أو التعدي عليها.

فقد ذكر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948م، في مادته رقم (26) التعليم باعتباره حقاً من حقوق الإنسان. وتنص المادة على ما يلي: "(1) لكلِّ شخص حقٌّ في التعليم. ويجب أن يُوفَّر التعليمُ مجَّانًا، على الأقل في مرحلتيه الابتدائية والأساسية. ويكون التعليمُ الابتدائيُّ إلزاميًّا. ويكون التعليمُ الفنِّي والمهني متاحًا للعموم. ويكون التعليمُ العالي مُتاحًا للجميع تبعًا لكفاءتهم. (2) يجب أن يستهدف التعليمُ التنميةَ الكاملةَ لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. كما يجب أن يعزِّز التفاهمَ والتسامحَ والصداقةَ بين جميع الأمم وجميع الفئات العنصرية أو الدينية، وأن يؤيِّد الأنشطةَ التي تضطلع بها الأممُ المتحدةُ لحفظ السلام. (3) للآباء، على سبيل الأولوية، حقُّ اختيار نوع التعليم الذي يُعطى لأولادهم".

ولكون التعليم حق من حقوق الإنسان الأساسية، فإن الهيئات الأخرى للأمم المتحدة قد أولته عناية خاصة، مثل منظمة اليونيسكو التي نصت على حق التعليم حق أساسي. وقد عنيت اليونيسكو بالهدف الرابع (4) من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، التي أقرتها الأمم المتحدة. ووضعتها في جدول أعمالها ليتم تحقيقها مع حلول عام 2030م.

وبالنظر في وثائق الهيئات الإسلامية، فإن إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام، الذي تمت إجازته من قبل مجلس وزراء خارجية منظمة مؤتمر العالم الإسلامي، في 5 أغسطس 1990، ينص في مادته رقم (7) على ما يلي: "أ- لكل طفل عند ولادته حق على الأبوين والمجتمع والدولة في الحضانة والتربية والرعاية المادية والصحية والأدبية كما تجب حماية الجنين والأم وإعطاؤهما عناية خاصة. ب- للآباء ومن في حكمهم، الحق في اختيار نوع التربية التي يريدون لأولادهم مع وجوب مراعاة مصلحتهم ومستقبلهم في ضوء القيم الأخلاقية والأحكام الشرعية. للأبوين على الأبناء حقوقهما وللأقارب حق على ذويهم وفقا لأحكام الشريعة".

والتي لم تخرج كثيرا على ما أقرته المواثيق الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، ولكنها أكدت على خصوصية القيم الأخلاقية والأحكام الشرعية، في النظر إلى هذه الحقوق. ولذلك جاءت الصياغة معدلة لهذه المادة المتعلقة بالتربية والتعليم، لتكون مرجعيتها الأخلاقية والقيمية هي الشريعة الإسلامية.

وقد أكد مجمع الفقه الإسلامي الدولي على ذلك بقراره رقم 125(8/13) بشأن حقوق الإنسان في الإسلام، فيما يلي: "**أولا** :على المنظمات العالمية المهتمة بحقوق الإنسان على اختلاف مواثيقها ونظمها أن تمتنع عن التدخل في المجالات التي تحكمها الشريعة الإسلامية في حياة المسلمين وليس من حقها إلزام المسلمين بنظمها وقيمها التي تخالف شرائعهم وقيمهم ولا يجوز أن تحاسبهم على مخالفتهم لقوانين لا يرتضونها ولا يحكمون بها. **ثانياً** :إنشاء مركز لحقوق الإنسان تابع له، وتتخذ الترتيبات اللازمة لإنشائه ووضع النظام الخاص به."

وتعتبر المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإسيسكو) إحدى المنظمات المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، وقد جعلت من أهدافها "تحقيق الترابط والتكامل والتنسيق الاستراتيجي بين دول العالم الإسلامي في مجالات التربية والتعليم والتدريب وتنمية المهارات والعلوم والتكنلوجيا والابتكار والذكاء الاصطناعي والثقافة والإعلام والاتصال والعلوم الإنسانية والاجتماعية والتخطيط الاستراتيجي والقطاعي".

ومن المنظمات الأهلية من توسع كثيراً في النظر إلى الحقوق وربطها بالواجبات، وكان ذلك مدخلاً مهما من مداخل النظر الإسلامي لمسألة الحقوق، إذ أنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً لصيقاً بالواجبات في الرؤية الكلية الإسلامية. وقد تبين ذلك في البيان العالمي عن حقوق الإنسان في الإسلام الذي اعتمدته واحدة من المنظمات الأهلية الإسلامية، وهي المجلس الإسلامي، وذلك بتاريخ 21 من ذي القعدة 1401هـ، الموافق 19 أيلول/سبتمبر 1981م، في مادته رقم (21: حق التربية)، **"(أ).** التربية الصالحة حق الأولاد على الآباء، كما أن البر وإحسان المعاملة حق الآباء على الأولاد: "وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما، واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمها كما ربياني صغيرا" (الإسراء: 23 و24). **(ب).** التعليم حق للجميع، وطلب العلم واجب على الجميع ذكوراً وإناثاً على السواء: "طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة" (رواه ابن ماجة). والتعليم حق لغير المتعلم على المتعلم: "وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكتمونه فنبذوه وراء ظهورهم واشتروا به ثمنا قليلا فبئس ما يشترون" (آل عمران: 187)، "ليبلغ الشاهد الغائب" من خطبة حجة الوداع. **(ج).** على المجتمع أن يوفر لكل فرد فرصة متكافئة، ليتعلم ويستنير: "من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين. وإنما أنا قاسم والله - عز

وجل - يعطي" (رواه الشيخان). ولكل فرد أن يختار ما يلائم مواهبه وقدراته: "كل ميسر لما خلق له" (رواه الشيخان وأبو داود والترمذي)".

بالنظر فيما أوردناه من وثائق دولية وإسلامية في شأن حق التعليم، يظهر المشترك الإنساني واضحا، بين مختلف الوثائق، وهي أن التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان، تتفق عليه الأمم والملل والشرائع، مما يذكرنا بما قاله الشاطبي وغيره من المقاصديين، بأن هذه الضرورات مما تتفق عليه كل ملة.

ولكن من الواضح أن المواثيق الدولية تركز على الحقوق أكثر من تأكيدها على الواجبات، بينما في الرؤية الإسلامية، فإن الحق والواجب مرتبطان ببعضهما، فبقدر ما يكون التعليم حقاً من حقوق الإنسان وعلى الدولة وأولياء الأمور توفيره لكل فرد من أفراد المجتمع، فإنه واجب على كل فرد مسلم أن يتعلم القدر الذي يمكنه من تحقيق الفرض العيني الذي لا يستقيم بدونه دين ولا معاش.

7. حكم الإنفاق على التعليم وطلابه، ومؤسساته، وأجهزته، ومخرجاته:

أشار ابن خلدون في الباب السادس من الكتاب الأول في "العلوم وأصنافها والتعليم وطرقه وسائر وجوهه وما يعرض في ذلك كله من الأحوال وفيه مقدمة ولواحق"[1] عند حديثه عن نشأة العلوم في الحضارة الإسلامية، إلى أن العلوم نشأت بداية بجهد فردي ومبادرات شخصية من طالب العلم، ولكن مع تطور العمران وتوسع المجتمع وزيادة حاجة المجتمعات إلى تقسيم العمل والتخصصات بين أفراده، فقد تحولت العلوم إلى صنائع؛ بمعنى أنها صارت تخصصات يتفرغ لها طائفة من طلبة العلم، وما يقتضيه التفرغ من إنفاق على طلبة العلم والعلماء ومراكز التعليم والتعلم.

وقد كان الإنفاق على التعليم في مبتدأ الأمر يتم عن طريق المبادرة الفردية والانفاق الشخصي والتبرعات من أثرياء المجتمع وأمرائه وحكامه، بما يحقق الكفاية في توفير أفضل السبل للتعليم والتعلم ونشر المعارف. ومن هنا كان للوقف في تاريخنا الإسلامي دوره البارز في تمويل التعليم وبقية القطاعات الحساسة في المجتمع، حتى تميزت الحضارة الإسلامية بأنها حضارة الوقف.

وفيما يتعلق بالتعليم، فقد أوقف وحبس كثير من ذوي اليسار بعض أموالهم على المؤسسات التعليمية من مساجد وتكايا وزوايا، ثم بعد ذلك توسع الأمر إلى الوقف على المدارس والجوامع الكبرى والجامعات، كبيت الحكمة في بغداد في زمان الخليفة المأمون، والأوقاف الأموية في الأندلس، وما قام به الوزير السلجوقي نظام الملك في تأسيسه للمدارس النظامية وحبس

1 ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج1/ 542.

الأوقاف عليها، وغيرهم كثير، ممن أسسوا لمدارس كبرى في تاريخنا كالقرويين في فاس والأزهر في القاهرة، والمدرسة الصولتية في مكة، ...إلخ.

ولله در السباعي، فقد لخص التجربة الإسلامية بشأن الأوقاف قائلا: "ولذلك، كما في المراجع التاريخية، قامت الأوقاف بدور حيوي في الأمة الإسلامية كمصدر رئيس لتمويل المدارس والمساجد ودور الاستشفاء والدور المخصصة لإيواء الأرامل ورعاية اليتامى والذين فقدوا عائلهم أو مأواهم الطبيعي من النساء المطلقات والمسنين والأطفال. وبالإضافة إلى ذلك ساهمت أموال الأوقاف في عصر الازدهار الإسلامي (سواء في الدولة الأموية أو العباسية شرقاً أو في الدولة الأندلسية غرباً) في رعاية طلاب العلم والباحثين من العلماء وفي ترجمة علوم الإغريق والفرس وفي إنشاء المكتبات العامة".[1]

ولكن في مجتمعنا الحديث لم يعد كافيا ترك الإنفاق على التعليم للمبادرة الفردية والوقف الشخصي، بل تحول الإنفاق على التعليم إلى أن تخصص الحكومات والدول مخصصات سنوية للإنفاق على التعليم، بما في ذلك الاعتماد على نسبة من الدخل القومي سنوياً، بالإضافة إلى الأوقاف والتبرعات.

وبالنظر في الإحصاءات2 التي تصدرها الهيئات الدولية، فإنه من الواضح أن الدول الإسلامية في أغلبها، تخصص أضعف النسب عالمياً في الإنفاق على التعليم والبحث العلمي، مما جعلها في مؤخرة ترتيب دول العالم، ولا يحقق المقاصد المنشودة في بناء الفرد المسلم والمجتمع والمساهمة الفعالة في التنمية المستدامة، التي يتطلبها عصرنا القائم على العلم والبحث العلم واقتصاد المعرفة.

ولا حاجة لنا للاحتجاج على أهمية الإنفاق على التعليم والبحث العلمي، فإن ذلك أمر مفروغ منه. وقد بين مجمع الفقه الإسلامي الدولي في أكثر من قرار له ضرورة تنمية الموارد البشرية ومجانية التعليم وإلزاميته، وأهمية البحث العلمي. ومن بين هذه القرارات التي أصدرها المجمع، القرار رقم 164(2/18) في فقراته (6، 7، 8) "أن تعنى المؤسسات القائمة على التعليم بالتخطيط للعملية التعليمة وربط المناهج بحاجات المجتمعات الإسلامية وفق رؤية استشرافية للمستقبل يتم من خلالها الوصول إلى تنمية متوازنة متكاملة للعنصر البشري لتحقيق أهداف التنمية الشاملة وفق المنظور الإسلامي. ضرورة العناية بتأهيل قيادات فاعلة قادرة على النهوض بمؤسسات التعليم والتدريب في مختلف المجالات المطلوبة للأمة مؤسسين ذلك على ركني الولاية

1 مصطفى السباعي، من روائع حضاراتنا، عمان: المكتب الإسلامي، د.ت، ص 121.

2 عبد الرحمن يسري، "دور الأوقاف الإسلامية في التعليم العالي والبحث العلمي لأجل التنمية"، مؤتمر الدوحة الدولي الرابع للمال الإسلامي، الدوحة: بيت المشورة، 9 يناير 2018م، ص165-191.

وهما: "القوة والأمانة"، (إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الأَمِينُ) [القصص: 26]، وقوله تعالى: (اجْعَلْنِي عَلَى خَزَآئِنِ الأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ) [يوسف: 55]، وقوله صلى الله عليه وسلم لأبي ذر: "إنك ضعيف وإنها أمانة وإنها يوم القيامة خزي وندامة إلا من أخذها بحقها وأدى الذي عليه فيها" [أخرجه الإمام مسلم في صحيحه]. العناية بالبحث العلمي وتشجيع الإنفاق لدعم هذا المجال الضروري للنهوض بالعنصر البشري الفاعل النافع للأمة ولتلبية جميع حاجات الأمة وآفاق العمل فيها."

ويسعنا القول، إن الإنفاق على الموارد البشرية، يتطلب الإنفاق على المنظومة التعليمية كاملة بطلابها وأساتذتها وإداريها ومؤسساتها وتجهيزاتها. ويستدعي ذلك الإنفاق على المخرجات المتمثلة في خريجي هذه المؤسسات وصلتهم بسوق العمل، والبحث العلمي، والمنتجات المادية والمعنوية للعملية التعليمية والبحثية.

وإذا نظرنا إلى حكم الإنفاق على التعليم وما يتعلق به، في إطار المقاصد الكلية للشريعة، وضرورياتها الخمس، وفي إطار الوسائل المحققة للمقاصد الشرعية، فإنه لا يمتري أحد في أن التعليم والتعلم لا يخرج عن فرضي العين والكفاية، والإنفاق عليه وسيلة لتحقيق هذه الفريضة، و"ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب" كما توضحه القاعدة. وأن التعليم أمر ضروري، والانفاق عليه ضروري بالتبع، بحكم أن "الوسائل تأخذ حكم المقاصد" كما يقول المقاصديون.

8. دعم التعليم الإبداعي، والنقدي، والبحث العلمي، والابتكارات:

إن العملية التعليمية لا تكتفي بتزويد المتعلم بالمعارف والقيم والمهارات فقط، دون أن يتبعها إطلاق قدرات المتعلم على الابتكار والبحث العلمي. وهذا يقتضي عناية خاصة بتطوير مناهج التعليم، وتأسيس مراكز البحث، وبرامج رعاية النابهين، والتدريب على بناء عقل نقدي إبداعي مبتكر.

وليس القصد من إطلاق قدرات المتعلم على الابتكار والبحث ورعاية النابهين أن تتشكل طبقة في المجتمع معزولة عنه، مستعلية عليه، تحصل على الامتيازات أكثر من غيرها، بل ينبغي أن يكون إطلاق قدرات الابداع والابتكار دافعا لاختيار هذه الصفوة لتكون أكثر خدمة للمجتمع وأكثر تحملا لمسؤولية تطويره ونفعه، كما كان الشأن مع جيل الصحابة رضوان الله عليهم.

فالصحابة كانوا صفوة الأمة التي حظيت برعاية النبي صلى الله عليه وسلم، وبتلقي علم النبوة على يديه، فكان ذلك حافزا لهم رضوان الله عليهم، ليكونوا المبادرين إلى خدمة الإسلام والأمة، والأكثر تضحية في سبيل ذلك، والأكثر تواضعا بين الناس، والأقدر على خدمتهم.

ولا بد في النهاية من حسن الانفاق على هؤلاء النابهين، وتخصيص الميزانيات، لتطوير مقدراتهم، ومتابعة الكشوف العلمية التي يحققونها، حتى ترى النور، وتسهم في تنمية المجتمع، وتطوير قدرات الأمة جمعاء.

وما فتئ مجمع الفقه الإسلامي الدولي من متابعة كل ما يتعلق بشأن التعليم في مستوياته المتعددة. وقد أولى أمر التعليم العام عناية فائقة، ورعاية الطفولة والعناية بالموهوبين، لتنمية طاقاتهم وإطلاق قدراتهم، في قراره رقم: 113([1]) (7/12) الصادر عن المجمع في في دورته الثانية عشرة بالرياض في المملكة العربية السعودية، من 25 جمادى الآخرة إلى 1 رجب 1421هـ الموافق 23 – 28 أيلول (سبتمبر) 2000م. حيث نص في فقرته رقم (8) على "التربية القويمة والتنشئة الأخلاقية الحسنة والتعلم والتدريب واكتساب الخبرات والمهارات والحرف الجائزة شرعا المؤهلة للطفل للاستقلال بنفسه واكتسابه رزقه بعد بلوغه من أهم الحقوق التي ينبغي العناية بها، مع تخصيص الموهوبين منهم برعاية خاصة لتنمية طاقاتهم، وكل ذلك في إطار الشريعة الإسلامية".

ثم استصدر المجمع كذلك جملة من القرارات المهمة، في أمر التعليم العالي، والبحث العلمي، والعناية بالابتكار والإبداع والفكر النقدي، وإصلاح المناهج، حتى تفي بتحقيق هذه المقاصد. ففي القرار رقم: 4/15138) ، وفي فقراته (4، 9، 10)، نص على: "استشراف المنهجية الإسلامية في طرائق وأساليب التعليم والتربية، مع الاستفادة من مستجدات الوسائل التعليمية وتقنيات التعليم المعاصرة، وتنفيذ برامج تحقق الغرض الإسلامي في إطار مطلوب، كتخصيص الجوائز للمبدعين والمبتكرين. وتقوية روح الإبداع والابتكار والنقد البناء والحوار والوسطية في العملية التعليمية والتربوية. والعناية بإعداد المعلم إعدادًا سلوكيًّا ومعرفيًّا وتربويًّا، وكذا إعداد الكُتب المنسجمة مع الأصول والقيم الإسلامية".

وفي القرار رقم: 236(7/24) نص في فقرته رقم (13) على العناية "بتطوير طرائق التدريس ووسائله، بحيث تناسب جيل مجتمع الوسائط المعرفية؛ وترسيخ قيم الحوار والمناظرة، والتوسع في اعتماد طريقة الأنشطة التعلمية التي تربّي المتعلم على التفكير المنهجي وتكوين الموقف الشخصي على الحوار مع غيره".

واستمر هذا النهج من المجمع. ففي قرار رقم 164(2/18) وفي الفقرة رقم (5) أكد المجمع على "أن تتضمن مناهج التعليم الموجهة لتأهيل الطاقات البشرية القيم والمنطلقات الحضارية النابعة من عقيدة الأمة وثوابتها التي تُنمي في الإنسان المسلم الحرص على العمل الصالح، وتبعث فيه الأمل، وعلى رأس هذه المنطلقات القيم الإسلامية التي منها علو الهمة، والإحساس بالمسؤولية، والمبادرة بالعمل، والتربية على الشورى، والعمل الجماعي، واحترام الوقت، والثقة بالنفس، والحوار البناء، واحترام الرأي الآخر، والنقد الهادف، واحترام التخصص، وتقدير

المعرفة، وتشجيع الاجتهاد وإطلاق الطاقات الإبداعية، والحرية المسؤولة، والعدل، والأمانة، ومواكبة العصر، واستشراف المستقبل، واحترام قيم العمل".

كما أن مجمع الفقه الإسلامي الدولي قد أرفق مع القرار رقم 164(2/18) مجموعة من التوصيات، نختار منها ما يتعلق بالبحث العلمي وتكوين العقل الإبداعي لدى المتعلمين المسلمين. ففي التوصيتين (1، 3) ما نصه: "إجراء دراسات متخصصة وعقد ندوات لبحث ظاهرة هجرة الكفاءات المسلمة وانتقالها من البلاد الإسلامية إلى غيرها من حيث أسباب هذه الظاهرة واقتراح سُبل مواجهتها وعلاجها والتدابير التي تخفف من آثارها. وتشجيع إيجاد معاهد متخصصة، ومراكز أبحاث علمية، تُعنى بالعنصر البشري وتنميته، والعناية بالموهوبين والمبدعين".

إن القرارات والتوصيات المشار إليها أعلاه، الصادرة عن مجمع الفقه الإسلامي الدولي تبين بما لا يدع مجالا للتردد، في أهمية دعم الإبداع والابتكار والفكر النقدي والعناية بالبحث العلمي وتوفير الحوافز والإجراءات اللازمة لتحقيق هذه الغايات الكبرى، التي تجعل العملية التعليمية في خدمة مجتمعات المسلمين والإنسانية جمعاء.

وفي كل ذلك غنية عن كل إضافة، في هذا الجانب. ولكننا نؤكد على أن هذه الإجراءات والحوافز ينبغي أن تتجه إلى تكوين صفوة خادمة للأمة لا مستعلية عليها. ومن أولوياتها إقامة شبكة تواصل بين الباحثين والمبدعين في مختلف بلدان العالم الإسلامي، لحماية هذه النخبة المبدعة من الهجرة إلى بلدان العالم الأخرى، ومن ثم التخلي عن دورها في خدمة الأمة وأولوياتها في شأن البحث العلمي وتحقيق التنمية المستدامة وإيجاد الحلول لمشكلات بلدانهم.

توصيات البحث:

في ختام هذا البحث الذي تناولنا فيه "**بيان حكم إلزامية التعليم بشقيه الديني والدنيوي على كلا الجنسين في الإسلام**"، **يوصي الباحثان:**

1. العلم فريضة؛ عينياً وكفائياً، ولا فرق بين الذكر والأنثى في فرضية العلم، فكل مسلم متعين في حقه طلب العلم عينياً بما يحقق قيامه بواجبه الشرعي مع الله ومع البشر، وكفائياً بما يفرضه موقعه في المجتمع المسلم.
2. لا مسوغ لتقسيم العلم إلى ديني ودنيوي، بل تنقسم العلوم إلى ما يتعلق بالشرع وما يتعلق بالإنسان وما يتعلق بالكون؛ ولذلك فالعلوم يمكن تقسيمها إلى علوم الشريعة والعلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الكونية/الطبيعية، والعلوم التقنية، والعلوم المهنية/الحرفية. ولا بد لها جميعاً من أن تتكامل فيما بينها، وتصدر عن الرؤية الإسلامية الكلية.
3. مقارنة بما تنفقه الأمم في العالم على التعليم بمراحله والبحث العلمي، فإن دول المسلمين في أغلبها، من أقل الدول إنفاقاً على العملية التعليمية والبحث العلمي، ولذلك نوصي بتفعيل نظام الوقف التعليمي وتطوير حوكمته، ليكون رافداً مهما في تمويل التعليم والبحث العلمي.
4. وأخيراً، لا بد من قيام لجنة دائمة لمتابعة تنفيذ قرارات منظمة التعاون الإسلامي والهيئات التابعة لها، فيما يتعلق بالتعليم. وذلك بالتنسيق الوطيد بين المجمع والمنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم (إسيسكو). حيث تقوم هذه اللجنة بعمل تقرير سنوي يتابع مدى تنفيذ هذه القرارات في دول منظمة التعاون الإسلامي.

بيان حكم إلزامية التعليم بشقيه الديني والدنيوي على كلا الجنسين في الإسلام:

مشروع قرار:

بناء على بنود البحث التي تم تناولها، وبناء على التوصيات التي يوصي بها البحث، فإن الباحثان يقترحان مشروع قرارين هما:

1. مشروع قرار التعليم التكاملي بإدراج مقررات من العلوم الشرعية في التخصصات الاجتماعية والإنسانية والطبيعية والتقنية، تتعلق هذه المقررات بالرؤية الإسلامية للكون والحياة. مما يجعل نظرة الشباب المسلم للعلم نظرة تكاملية مرتبطة بالإسلام عقيدة وشريعة ومنهج حياة.

2. مشروع قرار تشكيل لجنة دائمة لمتابعة تنفيذ قرارات منظمة التعاون الإسلامي والهيئات التابعة لها، فيما يتعلق بالتعليم. وذلك بالتنسيق الوطيد بين المجمع

والمنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم (إسيسكو). حيث تقوم هذه اللجنة بعمل تقرير سنوي يتابع مدى تنفيذ هذه القرارات في دول منظمة التعاون الإسلامي.

ملحق بالإحصائيات:

أخذت هذه الإحصائيات والجداول من بحث الدكتور عبد الرحمن يسري، كما هو مشار إليه في صفحات البحث.

جدول رقم (1)

الدولة	إنفاق الحكومة على التعليم العالي % من متوسط نصيب الفرد من الناتج المحليالإجمالي	إنفاق الحكومة على التعليم % من الناتج المحلي الإجمالي	إنفاق الحكومة على التعليم % من إجمالي الإنفاق العام
ألبانيا	13.5	3.5	12.1
البحرين	***	2.7	7.7
إندونيسيا	28.5	3.6	20.5
الكويت	***	***	***
إيران	14.0	2.9	18.6
بنغلاديش	***	1.9	13.8
باكستان	59.7	2.6	13.2
تركيا	24.3	4.8	12.4
عمان	***	5.0	11.1
قطر	***	3.6	12.7
كازخستان	11.3	2.8	11.9
لبنان	18.4	2.6	8.6
ليبيا	***	***	***
ماليزيا	27.3	5.0	19.7
مصر	***	***	***
العالم (متوسط)	26.2	4.7	14.1
شرق آسيا والباسيفيكي	23.3	3.9	18,0
أوربا وآسيا الوسطي	26.2	5.1	12.0
الشرق الأوسط	***	***	***
أمريكا الشمالية	28.1	5.4	14.5
أفريقيا شبه الصحراوية	***	4.5	16.6
بلدان ذات دخل متوسط مرتفع	21.3	4.7	15.2
بلدان ذات دخل مرتفع	26.1	5.2	12.5

جدول (1) المصدر: بيانات إحصائية عن التعليم- البنك الدولي، مؤشرات التنمية

الإنفاق على البحث العلمي لأغراض التنمية :

جدول (2 – أ)

الإنفاق العام على البحث العلمي للتنمية R&D وقيمة وأهمية الصادرات من السلع عالية التقنية الدول الإسلامية والمتوسطات العالمية

الدولة	الإنفاق على البحث والتنمية، نسبة من الناتج المحلي الإجمالي 2005 -2015	صادرات سلع صناعية عالية التقنية مليون دولار 2016	صادرات سلع صناعية عالية التقنية % من صادرات السلع الصناعية 2016
ألبانيا	0.15	15	1.5
الجزائر	0.07	2	0.2
إندونيسيا	0.08	4410	6.6
الأردن	0.43	86	1.6
الكويت	0.30	138	2.7
العراق	0.04	***	***
المغرب	0.71	539	3.5
المملكة السعودية	0.82	276	0.8
الإمارات العربية	0.87	834	8,5
باكستان	0.25	259	1.6
تركيا	1.01	2184	2.0
تونس	0,63	681	6.3
سنغال	0.54	18	2.0
عمان	0.25	204	4.1

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات إحصائية

جدول (2: ب)

الإنفاق على البحث العلمي للتنمية: العالم والأقاليم الجغرافية

الدولة	الإنفاق على البحث والتنمية، نسبة من الناتج المحلي الإجمالي 2005 -2015	صادرات سلع صناعية عالية التقنية مليون دولار 2016	صادرات سلع صناعية عالية التقنية % من صادرات السلع الصناعية 2016
العالم	2,23	2150878	18,3
الدول منخفضة الدخل	0,55	76337	10.0
دول مرتفعة الدخل	2.57	1241306	18.4
أمريكا اللاتينية والكاريبي	0.77	***	11.2
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	0.94	15458	4.6
أمريكا الشمالية	2.79	177501	13.0
جنوب آسيا	0.58	***	6.9
أفريقيا شبه الصحراوية	0.55	2879	3.9
شرق آسيا والباسيفيكي	1.93	714182	16.9

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات إحصائية